مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: خصخصة القطاع العام في فلسطين بين الاحتكار والتنمية المستدامة قراءة في النظريات والتداعيات الاقتصادية
اسم الكاتب: د. عبد الحميد محمّد شعبان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1614
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 22:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

خصخصة القطاع العام في فلسطين بين الاحتكار والتنمية المستدامة قراءة في النظريات والتداعيات الاقتصادية *

د. عبد الحميد محمّد شعبان **

* تاريخ التسليم: 17/ 2/ 2014م، تاريخ القبول: 16/ 6/ 2014م.
** أستاذ مساعد/ رئيس قسم الاقتصاد/ فرع جنين/ جامعة القدس المفتوحة.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيس إلى معرفة مدى تأثير خصخصة القطاع العام الفلسطيني، وما ينطبق عليها من أنواع الخصخصة المتعارف عليها عالمياً، وما آلية خصخصة القطاع العام الفلسطيني، وهل تؤدي خصخصة القطاعات ذات العلاقة إلى تنمية هذه القطاعات كما هو مطلوب منها، وهل أدت الى احتكار بعض القطاعات الخاضعة للخصخصة، وهل تم تحقيق التنمية المستدامة لهذه القطاعات، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، ولقد تبين أن القطاعات الخاضعة للخصخصة في القطاع العام الفلسطيني مثل الكهرباء والاتصالات كانت من نوع الخصخصة التي فرضت من الخارج، من خلال اتفاقيات أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الاسرائيلي. وإن الخصخصة في هذه القطاعات تقوم على الاحتكار لا المنافسة. للتخفيف من الأعباء المالية الملقاة على ميزانية الدولة. كما يجب على الدول أن تعمل على تحفيز العاملين على العمل والإنتاج، والتملك لأسهم بعض وحدات القطاع العام، وإصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام وإيجاد مجال للمنافسة.

Privatization of the public sector in Palestine between monopoly and sustainable development in reading theories and economic consequences

Abstract:

The aim of this study is to investigate the effect of privatization of the Palestinian public sector, types of privatization that are known internationally and the mechanism of privatization of the Palestinian public sector. I question whether privatization develops public sectors as it is required, or ends to monopolize some of them. To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive approach. The study shows that the privatized sectors in the Palestinian public sector, such as electricity and communications, were imposed from abroad through Oslo's Agreement between PLO and Israeli. Privatization in these sectors was based on monopoly and not on competition to alleviate the financial burden placed on the state budget. Governments should work hard to motivate employees to work, produce and have shares in public sector, and reform administrations and financial and marketing structure to create competition.

مقدمة:

منذ أمد ليس ببعيد ظهر بوضوح تحول فكري وعملي حيال دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي ظل لفترة طويلة محل جدل عظيم بين علماء الاقتصاد، وميَّز نظماً وقطاعات شاسعة من دول العالم، حيث قسم العالم إلى دول رأسمالية ودول اشتراكية وأخرى نامية، وكما نرى الأزمات الاقتصادية التي تعصف بجميع هذه النظم، وذلك لما تتعرض له من فشل ذريع في حل بعض المشكلات الاقتصادية كالفقر والبطالة والكساد والتضخم.

واحتل قمةَ هذه الاهتمامات موضوع الخصخصة، وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى التطبيق العملي، فعم العالم من أقصاه إلى أقصاه هذا الفكر بغض النظر عن نوع النظام الاقتصادي فيه.

وكان وراء هذه الدوافع مقاصد متعددة يمكن إجمالها في النهوض بالوضع الاقتصادي، وتخفيف الأعباء على الحكومات من منطلق الدور الذي يتمتع به القطاع الخاص في تطوير القطاع الاقتصادي لدى بعض دول العالم، غير متناسين الدوافع المذهبية الرأسمالية من وراء دوافع الخصخصة.

ونظراً للركود الاقتصادي العالمي الذي عمّ بعض دول الاتحاد الأوروبي، اليونان، إسبانيا، إيطاليا وغيرها، وكذلك في الدول النامية والعجز المستمر في الموازنة العامة، ولجوء الدول المتقدمة لفرض هيمنتها وسيطرتها على الدول النامية، من خلال كثير من الاتفاقيات والمنظمات الاقتصادية (منظمة التجارة العالمية) . (GATT) لفتح الأسواق العالمية للتصدير من الدول النامية إلى الدول الغربية المتقدمة صناعياً، متذرعة بشروط الجودة وحماية البيئة، والدور المتمم للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تصبح الخصخصة كأحد الشروط التي تضعها المؤسسات الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ تمهيداً؛ لإعادة جدولة الديون الخارجية طبقاً للقواعد المعروفة بنادي باريس الاقتصادي ونادي لندن، وكأحد الحلول المقترحة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، وللارتقاء بمستوى الكفاءة والأداء الاقتصادي.

ومع التسليم بدور هذه الاتفاقيات في تطوير الاقتصاد الدولي، إلا أن الدول النامية تبقى في المعترك مصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة، ومعاناة مستمرة في الموازنات العامة، وتراكم الديون الخارجية، وتزايد حدة البطالة، وضعف التصدير وزيادة

الواردات، مع كل هذا يصبح الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الدول النامية غير مجدٍ لعمليات الخصخصة المتبعة في هذه الدول، حيث نجدها تتحول وبالتدريج إلى مؤسسات احتكارية تتحكم بمفاصل الاقتصاد ونذكر منها (الكهرباء، والمياه، والاتصالات، والوقود، والمؤسسات ذات الأهمية الكبرى في الدولة) .

ليس ثمة شك في أن موضع الخصخصة له من السلبيات والإيجابيات ما يدفعنا إلى التعمق في دراسة هذه السلبيات والإيجابيات وما لها من أثر في التقدم الاقتصادي مع الاختلاف في النتائج والتطبيق من دولة إلى أخرى.

ومهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي أو التطور الإداري فإن عملية الخصخصة عملية معقدة وذات أبعاد وآثار سياسية واقتصادية واجتماعية وتشريعية تأخذ بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات البيئية والوطنية عند رسم استراتيجيات الخصخصة، وإعداد برامجها التنفيذية، وهناك قناعة لدى المختصصين بأن عملية الخصخصة لا يمكن نقلها بكاملها من دولة الى أخرى، لذلك تبقي تجارب وخبرات بعض الدول دروساً مهمة ويمكن الاستفادة منها في ضبط وتوجيه برامج الخصخصة إلى بعض الدول الأخرى.

مشكلة البحث:

تؤكد الدراسات بأن الخصخصة عملية اقتصادية شاملة ومستدامة، وتقوم بالأساس على عاتق أصحاب القرار في الدولة من أجل النهوض بالاقتصاديات المتعثرة، وإحداث تنمية مستدامة تؤدي إلى تغيرات جذرية في اقتصاديات الدول النامية، وعدم تحولها الى مؤسسات احتكارية غير تنافسية، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة المتمثلة في الإجابة على التساؤل الآتي: ما المشكلات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني نتيجة خصخصة بعض القطاعات العامة الفلسطينية، وإسقاطات ذلك على التنمية المستدامة وآفاق النمو الاقتصادي والتطور الدائم.

أهمية البحث:

1. إبراز أهمية الخصخصة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني.
2. استخدام الخصخصة لإحداث تنمية مستدامة.
3. عدم تحويل الخصخصة إلى نظام احتكاري يضر بالمواطن الفلسطيني.

أهداف البحث:

1. التعرف إلى آلية خصخصة القطاع العام الفلسطيني وإلى أساليب الخصخصة ومضارها وسلبياتها.

2. التعرف إلى نماذج عملية من الخصخصة وإلى إيجابيات الخصخصة في إحداث تنمية مستدامة.

3. التعرف إلى إسهامات الخصخصة في الارتقاء بكفاءة القطاعات الاقتصادية الرائدة.

4. التوصل إلى استنتاجات وتوصيات يمكن الاستفادة منها في تطوير سياسات الخصخصة للنظام العام لدى الحكومات الفلسطينية.

5. قراءة مضامين الخصخصة في ضوء استثناءات الوضع الاقتصادي والسياسي الفلسطيني.

منهجية البحث:

لقد اُستخدم المنهج الوصفي لدراسة الخصخصة ومفهومها العام وعرض متطلبات نجاحها في فلسطين، مع خصوصية الوضع الاقتصادي الفلسطيني، واستخدام التدرج التاريخي لعرض بعض التجارب في الخصخصة. بحيث تنوعت المراجع للدراسة لتشمل كتب عربية وأجنبية اقتصادية.

الدراسات السابقة:

دراسة **عويضة (2003)** التي هدفت إلى التعرف إلى الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديد العوامل التي دفعتنا للجوء إلى الخصخصة وتطبيقاتها في المؤسسات الفلسطينية، والتعرف الى المعوقات التي تواجه عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية، والتعرف إلى مخرجات عملية تطبيق الخصخصة في المؤسسات الفلسطينية بشّقيها الإيجابي والسلبي. وتوصلت إلى أن زيادة النمو الاقتصادي، وزيادة كفاءة القطاع العام، وخلق فرص عمل جديدة، ومراعاة التغيرات في السياسة الدولية، من أهم الدوافع لانتهاج سياسة الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني. كما أن مجالات الخصخصة في فلسطين مقسمة إلى شركات تم فعلا خصخصتها، وهي شركة الاتصالات الفلسطينية، وقطاع الطاقة، وسوق فلسطين للأوراق المالية، ومواقع أخرى مرشحة للخصخصة، وهي

ميناء غزة ومطارها، وقطاع المياه والمدن والمناطق الصناعية، وهذه المؤسسات هي الأقرب الى تطبيق آلية السوق أكثر من المؤسسات الأخرى.

دراسة **قنوع (2005)** ، والتي هدفت إلى التعرف إلى الخصخصة الاقتصادية، ايجابياتها وسلبياتها، واستعراض أشكال الخصخصة وأساليبها، ومناقشة وتحليل تجارب بعض البلدان التي اتبعت الخصخصة، وأظهرت أن الخصخصة بشقيها الهيكلي والتلقائي تعدُّ علاجاً لا بد منه للوضعية غير الصحيحة وغير المتوازنة لمؤسسات القطاع العام في معظم البلدان العربية، كما أن تحويل وضعية اقتصاد أية دولة منها يرتكز على نشاط القطاع العام إلى اقتصاد حر تسوده المنافسة، ويتعاون فيه القطاع الخاص بشكل أكبر وأفضل من ذي قبل، إنه في الوقت الذي ينجح فيه بلد عربي بتطبيق خصخصة هيكلية، ينتج منها كثير من الإنجازات الإيجابية لصالح مجتمعها بشكل خاص، وفي الوقت ذاته نرى أن بلداً عربياً آخر لا يحبذ تطبيق هذا النوع من الخصخصة، ويركز في الوقت نفسه على تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وفق خصخصة تلقائية، يطمح من خلالها إلى جني ثمار أفضل مما هو الحال في النوع الآخر.

دراسة **عبد الكريم (2003)** والتي هدفت إلى معرفة خصخصة القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية، ودورها في الإصلاح الاقتصادي، والاساليب المقترحة، ومعرفة هل تعمل الخصخصة على توسيع نطاق الملكية الخاصة، وعلى فرص قيم الإقدام على العمل، وتحمل المسؤولية وتحمل المخاطرة، وأظهرت أن الخصخصة تهيئ الفرصة للمشاركة الشعبية الفعلية فى عملية التنمية، من خلال تحول قاعدة عريضة من أفراد الشعب إلى شركاء فى التنمية، وليس مجرد موظفين بيروقراطيين، وفى هذه الحالة يعملون ويشاركون فى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، وهو ما يعمق الشعور بالانتماء الاقتصادى والاجتماعي، على عكس حالة الاغتراب التى تنشأ فى ظل الملكية العامة؛ إذ يشعر الأفراد أنهم على هامش المجتمع، الأمر الذى يمكن من خلق طبقة من رجال الأعمال أو المنظمين، وهو ما تفتقر إليه كثير من الدول النامية.

دراسة **العموري (2008)** الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات، وهدفت إلى تأسيس مدخل دقيق ومنظم لفهم سياسيات الاصلاح الاقتصادي، ورصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق الاصلاح الاقتصادي في الدول العربية، منذ أوائل التسعينيات، وتوصلت إلى إنه لا يمكن للخصخصة أن تأتي بثمار جيدة إلا بعد توفير بيئة اقتصادية مستقرة، كما أن الخصخصة تؤدي إلى الاستغناء عن عدد من العاملين في المشاريع التي يتم خصخصتها، وتسعى الحكومات العربية إلى استخدام حصيلة الخصخصة

لسداد ديون الحكومة، وتسوية مستحقات البنوك وإعادة استثمار جزء من الحصيلة في مشروعات جديدة وتحسين المراكز المالية للشركات بعد خصخصتها.

دراسة **لطيف (2011)** التي هدفت الى معرفة الخصخصة من حيث نشأتها وإيجابياتها وسلبياتها، وأظهرت سيطرة القطاع الخاص على الموارد العامة، وإحكام السيطرة على حركة العناصر الإنتاجية للنقل والتجارة وحركة البضائع والإنتاج، بهدف واحد وهو تحقيق الأرباح الاقتصادية، وأظهرت سيطرة مفهوم السوق الحر على مقومات الشعوب، وتقليص دور الدولة في إحداث تنمية اقتصادية في ضوء سيطرة الأفراد على الأعمال والإنتاج.

دراسة **المانع (2003)** التي هدفت إلى معرفة مدى تلبية الخصخصة إلى احتياجات التعليم في المملكة العربية السعودية، وأظهرت التغير في البناء الاقتصادي والسياسي للدولة، والتقليل من حجم نفقات القطاع العام في المجتمع، وإتاحة التنوع في الجهات التي تقدم الخدمة التعليمية، وأظهرت أن الخصخصة في مجال التعليم تخفف على الدولة من عبء الانفاق على التعليم، وتسد العجز الظاهر حالياً عن تلبية كثير من الاحتياجات التعليمية، كما أنها تسهم في تطوير التعليم وتوسعة مجاله، والبحث عن حل لمشكلة البطالة بين الشباب، والتي تُنسب في أغلبها إلى فشل التعليم في إعداد الشباب إعداداً جيداً وتوفير احتياجات سوق العمل. كما أنها أظهرت تخوفاً من أن يصاحب خصخصة التعليم ظهور مشكلات جديدة سواء أكاديمية أو مادية، وفي مقدمتها التخوف من أن تتحول مهنة التعليم إلى ميدان للتجارة، فيقضى بذلك على ديمقراطية التعليم، التي يراها الكثيرون أمراً جوهرياً لا ينبغي التخلي عنه بأي حال من الأحوال. كذلك التخوف من أن يخضع التعليم متى تَمَّ خصخصته لمتطلبات السوق بحثا عن الربح، بدلا من الخضوع للاحتياجات المعرفية والعلمية.

دراسه **عباس الفياض (2010)** التي هدفت إلى معرفة الخصخصة، وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، وأن ما يميز اعتماد العراق على اقتصاد سوق وآليات الخصخصة هو تجلي العملية بتأثير مباشر من المديونية الخارجية، وفرض الإصلاح الاقتصادي في إطار المعونة الدولية، وكذالك هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مضمون هذا الإصلاح، الذي تروج له مدارس عديدة، تشترك في الفلسفة والغايات التي تهدف إلى اعتماد السوق محوراً للنشاط الاقتصادي، وترويج لمفهوم وممارسة الخصخصة. وتوصلت إلى دعم المقترحات التي تشير إلى أن العراق اليوم بحاجة إلى صيغة وتطبيق استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة باتجاه دور الدولة التنموي، والمحفز وتنظيم الاقتصاد الوطني، ومعالجة جديدة، مما يعانيه الاقتصاد العراقي، والاستفادة من الخبرات العلمية والعملية.

دراسة **Belfield, Levin (2010)** التي هدفت إلى معرفة دور الخصخصة في التعليم، وتضم فقط المدارس الخاصة، وتضمنت أيضا مجموعة من الترتيبات التعليمية الأخرى التي لديها عناصر مهمّة من التحويل الخاص والعمليات والخدمات، واشتملت هذه الدراسة على عينة من طلاب المدارس، ومن بين ما توصلت إليه هذه الدراسة أن استخدام الخصخصة في التعليم له دور إيجابي ومردود جيد على الطلاب وعلى أولياء الأمور، وتوضح لهم أهمية دور الخصخصة في الحياة العملية، ودورها الفعال في المجالات الاقتصادية. وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك معايير خاصة ومهمة لتقويم الخصخصة التعليمية، ومساهمتها في حرية الوالدين في الاختيار، والكفاءة الإنتاجية للموارد التعليمية، والتماسك الاجتماعي.

دراسة **Mildred E. Warner and Germa Bel (2008)** وهدفت إلى التعرف إلى المنافسة والاحتكار، ومقارنة خصخصة الخدمات العامة المحلية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا، وتوصلت إلى أنه عند مقارنة ترتيب تقديم خدمات المياه والصرف الصحي للحكومات المحلية في الولايات المتحدة وإسبانيا تبين أن مستويات الخصخصة هي أعلى في إسبانيا، مما كانت عليه في الولايات المتحدة.

ملخص الدراسات السابقة:

من خلال استعراض ما سبق من دراسات وأبحاث، تبين للباحث أنها تؤكد في معظمها على أهمية الخصخصة لبعض القطاعات في الدولة، مع عدم ترك الأمر لسيطرة بعض الأفراد والشركات الكبرى المطلقة على مفاصل الدولة الأساسية، والتحكم بمصير الشعوب، والمبالغة في خصخصة القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية في الدولة، وتؤكد في غالبها على مخاوف تحول خصخصة بعض القطاعات إلى سيطرة الشركات على هذه القطاعات سيطرة مطلقة، بحيث تتحكم في تحديد إيصال الخدمات ذات الأهمية القصوى للمواطنين، مثل الكهرباء والمياه والاتصالات وغيرها، وتحويلها إلى ما يسمى بنظرية الاحتكار، وعدم تنميتها تنمية حقيقية تعود بالنفع على المواطنين، واستفاد الباحث من هذه الدراسات في بناء مشكلات البحث وتحديدها، وتبين للباحث أن هذه الدراسة تختلف عن سابقاتها في أنها تبرز موضوع الخصخصة كأحد أهم مشكلات الاقتصاد الفلسطيني، والتي تتمثل في افتقار السلطة السيطرة على الوسائل الاقتصادية الفلسطينية، وتردي القدرة التشغيلية للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، وما رافقه من ضعف في البنية التحتية، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وتضخم القطاع الحكومي وترهله، واختلاف الهيكل الوظيفي والإداري للقطاع الحكومي، وتضخم الدَّين العام الفلسطيني، واستخدام التوظيف في القطاع الحكومي كوسيلة للتخفيف من عبء البطالة التي تعدّ من أهم أسباب

تضخم القطاع الحكومي. وأن الخصخصة في فلسطين كانت بموجب اتفاقيات عُقدت مع الجانب الإسرائيلي، الذي كان من قبل يمتلك تلك القطاعات، مثل الكهرباء والاتصالات، بحيث كانت من نوع الخصخصة التي فُرضت من الخارج، وإن الخصخصة في هذه القطاعات تقوم على الاحتكار لا المنافسة؛ للتخفيف من الأعباء المالية الملقاة على ميزانية الدولة.

الإطار النظري:

تطرح الخصخصة في الآونة الأخيرة على نطاق واسع باعتبارها وسيلة رئيسة للنمو وحل المشكلات الاقتصادية المستعصية التي تعاني منها الدول. فمنذ بداية القرن العشرين والعالم يبحث عن تطبيقات جادة لنظريات اقتصادية وأساليب إدارية توصل إلى الرفاهية المنشودة، بعض من تلك النظريات كان ينادي بأن آليات السوق تحقق الرفاهية من خلال المنافسة التي ترعى الأفضل (وقد مثَّل ذلك الفكر الرأسمالي) ، وبعضها الآخر كان ينادي بأن على الدولة أن تزيد النشاط الاقتصادي من خلال تطوير القطاع العام (الفكر الاشتراكي) ، وهنا يأتي التخطيط المركزي بديلاً لقوى آليات السوق. (عبدالرحيم، 2007، ص41) .

وقد صادف كلا المنهجين فترات من المد والجزر، فمن الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي الذي أدى بالفكر الرأسمالي إلى التدهور الشديد في الأداء الاقتصادي للقطاع العام، الذي أدان بشدة أسلوب الأداء الاشتراكي، مما أوضح سلبيات الملكية العامة للمشروعات في نهاية الثمانينيات، وكانت النتيجة التي صادفت معظم الدول النامية، سواء التي تبنت المنهج الرأسمالي أم الاشتراكي كأسلوب للتنمية، وبدأ ما يُعرف بأزمة المديونية العالمية، وأصبحت هذه الدول أمام خيار واحد لا مناص من اتباعه إن أرادت الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية للخروج من محنتها، وهو الإصلاح الاقتصادي الذي يقوم على ما يُسمى تحرير الاقتصاد والاعتماد على آليات السوق، أي التحول نحو الخصخصة، وكان ذلك مدعاة لطرح أكثر من سيناريو للخصخصة وأسلوب إدارتها في أكثر من مكان في العالم. (هندي، 2004، ص48) .

ولقد عرّف البنك الدولي الخصخصة على أنها زيادة مشاركة القطاع الخاص في ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، وكما عرّف (نيقولاس أرديتوبارليتا) مدير البنك الدولي للنمو الاقتصادي الخصخصة بأنها عبارة عن التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف القطاع الخاص، أما المفهوم الشامل للخصخصة: فهو زيادة في الملكية الخاصة، مع دعم القطاع الخاص للقيام بدور إيجابي في التنمية عن طريق بيع معظم القطاعات الإنتاجية العامة أو جزئياً للقطاع

الخاص. (World Bank. 1995. P10).

دور الشفافية في تنمية الخصخصة:

تتطلب الخصخصة أعمالاً كثيرة وعقوداً واتفاقيات لتقديم الخدمات الفنية والمالية والاستشارية، وكل ذلك وفقاً للأنظمة والقوانين المعمول بها، ونتيجة لكثرة هذه الأعمال فإنه لا بد من توفير الشفافية فيها، وعليه فإنه لا بد من وجود الشفافية في كل خطوة من خطوات الخصخصة. إن تطبيق الشفافية في الخصخصة يتطلب ضرورة توفير شروط مسبقة لكي تستطيع تحقيق أهدافها **وهذه الشروط تتمثل في**: (عبوي، 2006، ص 31-32).

1. ضرورة أن يتم احترام مهمَّات وقرارات مجالس الإدارة ولجان التنسيق الوارد النص عليها وعلى تشكيلها وتشريعها، وهي أمور لا يجوز المساس بها كما أنّ تعطيلها يجب أن يكون موضوع مساءلة.

2. الإعلان الوطني الملزم بأن أجهزة الوظيفة العامة والرقابة على الأداء الإداري والمالي ومكافحة الفساد هي أجهزة فنية مركزية مستقلة، وقادتها والعاملون بها هم خارج دائرة التسييس.

3. أن يتم تأكيد مبدأ إشهار الذمة المالية لكل من يشغل وظيفة قيادية أو وظائف محدودة تتصل بالمال العام.

4. ضرورة التزام كل دائرة بوضع برنامج سنوي للتطوير الإداري خاص بها، بما في ذلك إجراءات العمل وخدمة الجمهور، ومراقبة الالتزام بذلك، ومساءلة المعنيين، والإعلان عن ذلك.

5. إعادة النظر في ظروف وأوضاع العاملين في القطاع العام المعني بالخصخصة.

6. إعادة هيكلية الأجهزة التنظيمية حتى تستجيب بصورة أفضل للاحتياجات في جميع أنحاء الدولة.

تاريخ الخصخصة:

وما أن انتصف القرن العشرين حتى بدت عوامل التحول من نهج سيطرة القطاع العام إلى نهج مغاير، رويداً رويداً. من جراء ظهور متغيرات ومستجدات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وأخذ القطاع الخاص يحتل مكانه شيئاً فشيئاً إلى أن دخل الربع الأخير من هذا القرن، حيث كان التحول قد وصل إلى ذروته، فأخذ الفكر الجديد وفي ركابه التطبيق ينادي

بسيادة وسيطرة وهيمنة القطاع الخاص، وانحسار دور القطاع العام، وكفّ الدولة يدها عن الكثير مما كانت في الماضي تبسطها عليه. (نصر، 2004، ص19).

وسيطر على هذا الفكر وتطبيقاته مصطلح الخصخصة، كما سيطر من قبله مصطلح التأميم، وساد جهاز السوق كما ساد من قبل جهاز التخطيط، والأيام دُول حتى بين الأنظمة والمصطلحات. (الناشف، 2000، ص299).

ومن الطبيعي أن يكون وراء هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى العديد من العوامل والاعتبارات والملابسات. فمنذ حوالي عقدين تعرض الاقتصاد العالمي في عديد من الدول لبعض الاختلالات الكبيرة الداخلية والخارجية، فهناك عجز متزايد في الموازنات العامة وعجز متزايد في موازين المدفوعات، وارتفاع في معدلات البطالة ومعدلات التضخم، وتزايد كبير في حجم الديون المحلية والأجنبية. (هندي، 1995، ص43).

وعلى ساحة الدول الرأسمالية المتقدمة تولدت رغبة قوية لدى بعض حكامها في توسيع قاعدة الملكية، وكذلك في رفع الكفاءة الاقتصادية ومن ثم رفع مستوى المعيشة وتعزيز القدرات التنافسية، في سوق يسير بسرعة نحو العالمية. وتحقيق ذلك إنما يكون من خلال تقليل النفقات والتكاليف، والمزيد من التجديد والتحديث في المعدات والأدوات ونظم الإدارة. وقد كانت هذه الدول الرأسمالية سباقة في تبني هذا التوجه الذي مثلت فيه الخصخصة محوراً رئيساً، وعلى رأس هذه الدول انجلترا، ففي عام 1977 عرضت شركة البترول البريطانية للبيع، ثم شركة الطيران، ثم شركات المياه والكهرباء وغيرها. وتبع انجلترا في ذلك العديدُ من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حتى لقد أصبح بمثابة موجة غطت مختلف بلدان العالم. وقد قام كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتحفيز الدول وترغيبها في سلوك هذا المسلك، وطبقاً لتقارير البنك الدولي فقد تم خلال الثمانينيات من القرن العشرين خصخصة ما يزيد على 6800 مشروع عام، وخلال التسعينات تم خصخصة ما تزيد قيمته على 19 مليار دولار أمريكي من المشروعات في ربوع البلاد النامية وحدها. (النجار، 1998، ص118).

يوضح لنا التطور التاريخي لسياسات التكيف والتصحيح الهيكلي في معظم البلدان العربية أنها قد مرت بمرحلتين رئيستين (العبدالله، 1999، ص 38) :

♦ **المرحلة الأولى**: يتم خلالها تهيئة الأرضية للتحول إلى آليات السوق بتجميد القيود الإدارية في السياسات المالية والنقدية، وقد اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بإلغاء الدعم، وتعويم أسعار صرف العملات الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وتخفيف الضغوط على أسعار الفائدة، مع الإبقاء على الهيكل الجامد للأجور، وتمتد هذه

المرحلة من منتصف السبعينيات في بعض البلدان وحتى بداية التسعينات.

♦ **المرحلة الثانية**: تم في هذه المرحلة السعي وبمعدلات عالية (أقرب إلى نظام الصدمة) إلى إحداث تغيرات جوهرية في هيكلية ملكية وسائل الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني (الخصخصة) والعمل على توفير شروط آلية السوق، وفق إطار النيوكلاسيكي، وتمتد هذه المرحلة منذ بداية التسعينيات وهي مستمرة إلى يومنا هذا، ويرى بعض الاقتصاديين أنها ما زالت في بدايتها رغم تسارعها.

نظريات الخصخصة المعاصرة:

تستمد الخصخصة مبرراتها من النظرية الاقتصادية السائدة (الليبرالية الجديدة) التي من فروضها الأساسية أنّ نظرية المستهلك ونظرية المنتج تقومان على مفهوم المنفعة الحدية لعناصر الإنتاج، وتحقيق هذه المنفعة هو الذي يقود الأفراد إلى الاستثمار الأمثل للموارد، وبالتالي فإن الملكية الخاصة لهذه الموارد تجعل استثمارها أفضل، وعلى أساس هذه الفرضية يطالب دعاة هذه النظرية بتحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة. (عبوي، 2006، ص 12) .

لقد تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر السائد في الغرب الرأسمالي، والشرق الاشتراكي، بما في ذلك العالم العربي، وغابت في كلا النموذجين إستراتيجية التنمية الشاملة بمفهومها الحديث، وساد المفهوم التقليدي للتنمية المعتمِد على الاستثمار في رأس المال الثابت والدفعة القوية، مما جعل اقتصادياتها عاجزة عن امتصاص الصدمات والتحولات في الاقتصاديات العالمية. (ماهر، 2003، ص 113) .

وبدأ يتضح تبعية الاقتصاديات النامية للاقتصاديات المتقدمة، ومن ذلك تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، حيث كرَّست أنماط وأساليب التنمية التقليدية في هذه الدول هذه التبعية في أسلوبي الإنفاق والإدارة، مما جعلها بحاجة إلى إعادة تقويم لمسيرتها، والقيام بإصلاحات شاملة للخروج من أزمتها، والانطلاق في تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة مستدامة. إلا أنّ الدول النامية التي تعاني من التخلف وتواجه أزمات اقتصادية متعددة وتسعى جادة للحصول على مساعدات المؤسسات المالية الدولية التي بدورها أخضعتها لتوجيهاتها وإلزامها ببرامج إصلاح هيكلي معد من قبل هذه المؤسسات، والذي تعتبره أنموذجاً صالحاً في رأيها لكل زمان ومكان، والذي استخدم محوراً أساسياً ألا وهو نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وأصبحت الخصخصة محوراً لعملية إعادة الهيكلة. (مرزوق، 1999، ص 112) .

حيث قام صندوق النقد والبنك الدوليين بتنسيق جهودهما، ووضع مجموعة من البرامج المتكاملة فيما بينها تحظى بموافقة الطرفين، فإن هذه البرامج تقوم على فهم أولي للعجز في ميزان المدفوعات وللمديونية الخارجية. مفاده أن السبب في ذلك هو الخلل في هيكل الطلب الداخلي والقيود المفروضة على حرية حركة رأس المال، لذلك تنصب اهتمامات هذه البرامج على إحداث تغييرات في بنية ومستوى الطلب الداخلي وفي بنية وعلاقات الإنتاج السائدة في الاقتصاد المعني. **وتقسم هذه الاهتمامات وفق البرامج المطروحة إلى ثلاث مجموعات**: (مرزوق، 1999، ص115) :

♦ **المجموعة الأولى**: ترتكز على صافي مدخرات القطاع الخاص، من خلال تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات للقطاع الخاص، وتقديم إعانات وتسهيلات لرأس المال المحلي والأجنبي في المشروعات الجديدة، وإلغاء تدخل الدولة في التسعير للمنتجات والرقابة عليه، وتقديم إعفاءات جمركية على الواردات الاستثمارية والوسيطة للمشروعات الجديدة، وزيادة سعر الفائدة على الودائع الادخارية.

♦ **المجموعة الثانية**: ترتكز على العجز في الموازنة العامة، من خلال تقليص الإنفاق العام، وإلغاء الدعم للسلع الاستهلاكية الضرورية، وإلغاء الدعم للقطاع العام، وزيادة أسعار السلع والخدمات التي تقدمها الدولة، وإلغاء التزام الدولة بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات، وتجميد الأجور أو تخفيضها، ووضع حد للائتمان المصرفي للحكومة والقطاع العام بالإضافة إلى زيادة بعض الضرائب غير المباشرة، وبيع منشآت القطاع العام للتخلص من عبئها وزيادة الموارد.

♦ **المجموعة الثالثة**: تشمل السياسات المشجعة على الحصول على النقد ورأس المال الأجنبي، وهي ترتكز على تخفيض قيمة العملة الأجنبية، وتحرير التجارة الخارجية، وإلغاء القيود الكمية والنوعية على الواردات كافة، وتخفيض الرسوم الجمركية إلى حدودها الدنيا، وإلغاء الرقابة على الصرف، وإعطاء رأس المال المحلي والأجنبي الحرية التامة في التنقل، وتقديم محفزات وإعفاءات مغرية لرأس المال الأجنبي للاستثمار وخاصة في مجال التصدير.

وغالباً ما يتم تطبيق هذه البرامج على مرحلتين أو أكثر. تعالج المرحلة الأولى مسألة الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة من خلال برامج التثبيت، وتركز مجموعة البرامج المطبقة في المرحلة الثانية على التعديل الهيكلي والتحرير الاقتصادي التي تشمل نقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص وتحرير التجارة الخارجية وفتح الأسواق بشكل واسع (العشماوي، 2006، ص75) .

إن المؤسسات المالية الدولية تبرر تمسكها بهذه البرامج بعدد من الفرضيات التي تعتبرها مسلمات، وهي أن تحرير الأسعار والتجارة ونقل ملكية المنشآت العامة إلى القطاع الخاص من شأنه أن يعزز فرص النمو، ويقود إلى الاستقرار المالي والاقتصادي. وإن أي تدخل من قبل الدولة يشوه فعل آليات السوق ويعيق تحقيقها للتوازن التلقائي، وإن الأزمة التي تعاني منها الدول النامية هي نتيجة لسياسات الاقتصاد الموجه التي اتبعتها، وعليه فإن لدى الدول النامية مبررات موضوعية لإجراء إصلاحات جذرية وعميقة في سياساتها الاقتصادية وإدارتها العامة والاقتصادية للتخلص من السلبيات التي راكمتها خلال فترة النمو السابقة، ولمواجهة انعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والحد من آثارها السلبية عليها. (مهنا، 2006، ص48) .

أشكال الخصخصة:

تأخذ الخصخصة أشكالاً مختلفة:

1. حسب الظروف الخاصة التي تمر بها الدولة المعنية.
2. حسب المرحة التي قطعتها في عملية إعادة الهيكلة.
3. حسب مستوى المقاومة التي تمر بها القوة المناهضة للخصخصة. **ومن هذه الأشكال** (العشماوي، 2006، ص83) :

- أولاً: تخصيص الإدارة: ويكون من خلال عقود الإدارة، وهي العقود التي تبرمها الحكومة أو الجهة العامة مع المؤسسات والأفراد المحليين والأجانب لإدارة المنشأة العامة لقاء أجور محددة.

- ثانياً: التأجير: وتتيح عقود التأجير إمكانية استثمار الموارد والأصول من قبل القطاع الخاص.

- ثالثاً: البيع الجزئي، الاكتتاب، البيع الكلي المباشر: وهو أكثر الطرق انتشاراً واستخداماً لنقل الملكية.

العوامل والركائز التي يجب أن تستند عليها الخصخصة:

من المعروف أن الخصخصة لا تمثل غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق غايات، ولتحقيق هذه الغايات ينبغي أن تستند سياسة الخصخصة على مقومات وركائز اقتصادية وإدارية ومؤسسية تشريعية تمكن من تكيفها بما يتناسب مع ظروف الواقع الذي تطبق فيه. **من هذه المقومات والركائز:**

♦ **أولاً**: تكامل السياسة التخصصية مع سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث إن سياسة التحول للقطاع الخاص لا تنطلق من فراغ، فهي تمثل جزءاً من فلسفة إدارة الاقتصاد القومي، من خلال بعث آليات السوق والمنافسة وتشجيع الاستثمار، ولمّا كانت العملية التخصصية وسيلة لزيادة كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، فإن ثمة مناخاً اقتصادياً وآليات اقتصادية مساندة ينبغي أن تتوافر لتحقيق هذا الهدف، فالتخصيص الكفء للموارد لا يتحقق إلا في ظل آليات سوق تم تحريرها من القيود الاقتصادية المعيقة، بحيث يقوم جهاز الثمن وقوى الطلب بتوجيه قرارات المشروعات في الاستثمار والتوظف والإنتاج، لذا فإن تصميم هياكل الأسعار وتنشيط وتحرير آليات السوق والمنافسة تعتبر متطلبات أساسية لنجاح السياسات التخصصية (Bhatia. 1997. p34) .

♦ **ثانياً**: بلورة سياسة واضحة تتعامل مع المجالات البديلة، وهي السياسية التخصصية، إذ لا يمثل التحول من ملكية مشروعات الأموال العامة سوى مجالاً واحداً من مجالات عملية الخصخصة، ومن المهم بلورة سياسة واضحة تستند إلى فحص وتقويم المجالات المختلفة من الأنشطة التي تمارسها الدولة، والتي يمكن تطبيق السياسة التخصصية عليها، وفي ضوء هذا التقويم تتبلور الاستراتيجية والأولويات التي يمكن تطبيقها على مجالات النشاطات المرشحة للتخصيص. (العشماوي، 2006، ص117) .

♦ **ثالثاً**: تصحيح أوضاع المشروعات العامة التي يتقرر تخصيصها بتحويل ملكيتها أو إدارتها، من خلال معالجة الاختلال في الهيكل التمويلي، والصيانة أو تصفية المشروعات التي تعدّ في حالة إفلاس واقعي، أو دمج البعض الآخر، بحيث يتم هذا قبل التحول إلى القطاع الخاص، منعاً لاحتمالات فشل أو انهيار هذه المشروعات بعد تخصيصها. (الفايز، 1999، ص80) .

♦ **رابعاً**: علاج مشكلات تقويم المشروعات المطروحة للبيع، ومعالجة الاختلال في القيمة الدفترية التاريخية للأصول عن قيمتها السوقية. (العطية، 1998، ص29) .

♦ **خامساً**: سلامة معايير اختيار المشروعات والأنشطة التي سيتم تخصيصها.

♦ **سادساً**: توسيع وتنويع قاعدة الملكية.

♦ **سابعاً**: تطوير مؤسسات القطاع المالي والمصرفي والتي ستؤدي دوراً في عمليات الإصدار الأولى، ثم في دعم تعاملات سوق المال، وفي توفير السيولة والقروض اللازمة للمشروعات التي سيتم تخصيص ملكيتها، ولمشروعات قطاع الأعمال بصفة عامة. (عجلان، 1999، ص33) .

♦ **ثامناً**: تطوير التشريعات، وهو أحد الركائز الرئيسة للخصخصة، إذ إن التحول في نطاق أدوار الدولة نتيجة الأخذ بسياسة التخصيص، وتبني منهج جديد في إدارة الاقتصاد، يعتمد على تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص، وتحرير التجارة وتنشيط المنافسة، وهذا يقتضي مراجعة شاملة وتطوير جوهري للتشريعات التي انبعثت عن نهج مختلف للدولة في إدارة الاقتصاد والتعامل مع القطاع الخاص، وينبغي أن يعكس التطور الذي يدخل على هذه التشريعات فلسفة وروح الإستراتيجية الجديدة في إدارة الاقتصاد، والتوجه نحو القطاع الخاص. (النجار، 1999، ص82).

بعض النماذج العالمية للخصخصة:

♦ **نموذج الصين**: تعدُّ الصين من أكثر البلدان تحقيقاً للنتائج الجيدة في الخصخصة، وقد بدأت في عام 1979 اعتماداً على مبدأ (نظام المسؤولية العقد) تركيزاً في المرحلة الأولى على القطاع الصناعي، ومن ثم على الصناعات الريفية، ومن ثم بدأ الاهتمام بشكل أكبر في القطاعات الحضرية والحكومية والمؤسسات العامة، وقد اتخذت الحكومة التدابير الآتية لحل نظام الكميونات، وتحويل الأراضي إلى وحدات زراعية أسرية، وإصلاح السياسة السعرية والمالية، وترك معظم السلع لقوى السوق، وإصلاح الهياكل الإدارية، والتخطيط الإنمائي من خلال خطة قومية مع اللامركزية في إدارة المؤسسات، وتشجيع المشروعات الخاصة والتعاونية والأجنبية، وتقليص التدخل الحكومي في إنتاج وتوزيع المنتجات. (مهنا، 2006، ص117).

♦ **نموذج الهند**: بدأت تجربة الهند منذ العام 1985 ولم تحقق نتائج تذكر حتى العام 1991 عندما بدأت الحكومة الجديدة في الإصلاحات، مما أدى إلى تحقيق بعض النمو في العام 1992 وذلك باتباع الأتي: تخفيض قيمة العملة المحلية، وجعلها قابلة للتداول جزئياً، وتخفيض القيود الكمية على الواردات، وتخفيض الرسوم على استيراد السلع الإنتاجية، وتخفيض الإعانات والدعم، وإلغاء شرط الحصول على ترخيص الإنتاج عند الإنتاج، وتخفيض القيود على تحويل الشركات الأجنبية لأرباحها إلى الخارج، وإعفاءات جزئية من الضرائب على أرباح التصدير، وبيع جزء من أسهم القطاع العام لبعض الشركات مع تخفيض قيود الاستثمار الأجنبي، وتعديل نظام ضريبة الدخل الفردي. ولكن النموذج الهندي لم يَخْلُ من بعض المشكلات، مثل ارتفاع التضخم، وركود الإنتاج الصناعي وعدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة الإنتاج الأجنبي، مما أدى إلى تصفية بعضها وانخفاض الإنتاج الزراعي. (مجيد، 2005، ص118).

♦ **النموذج الروسي**: اتبعت الحكومة أسلوب العلاج بالصدمات. ومنذ العام 1992 قامت بتحرير التجارة والأسعار، وتخفيض الإنفاق الحكومي، واستحداث ضريبة القيمة المضافة، وتحويل جزئي للعملة، وخصخصة نصف محلات موسكو وبطرسبرغ، وسبق بيع نحو (5000) مؤسسة كبرى، وتوزيع سندات ملكيتها على جميع المواطنين مع حرية تصرفهم فيها، والسماح بتملك القطع الزراعية وبيع الإنتاج في السوق. ولكن النموذج الروسي لم يَخْلُ من مشكلات، منها تخفيض موازنات الخدمات العامة والاجتماعية، وتقديم قروض إلى الصناعة بأسعار فائدة سالبة، مما عزّز الضغوط التضخمية ومحاولة إيجاد بدائل للصناعات الحربية التي تستوعب أكثر من 20% من العمالة والإنتاج القومي. (عبدالرحيم، 2007، ص92) .

♦ **النموذج العربي**: أما فيما يتعلق في الأوضاع الاقتصادية للقطاع العام في بعض الدول العربية، يلاحَظ بشكل عام أن جميع الدول سائرة في التحرر الاقتصادي، وإعطاء المزيد من الحرية والحوافز للقطاع الخاص، ولكن الخطوات التي قطعتها على طريق الخصخصة تحديداً، لا تزال متفاوتة، فالوضع يتراوح من الحالة السورية بما تعنيه من نقل جزئي أو كلي للملكية والإدارة إلى القطاع الخاص، مروراً بالحالة الأردنية التي دخلت الخصخصة فيها دائرة التبني الرسمي وهي الآن على الصعيد التنفيذي في مراحلها التمهيدية، والحالة اللبنانية التي يمكن القول إن الخصخصة فيها لا تزال في دائرة النوايا. وقد جاء التبني الرسمي للخصخصة في كل من مصر والأردن استجابة لطلب من الهيئات الدولية، وفي إطار التثبيت والتصحيح الهيكلي شاركت هذه الهيئات في وضعه. (الناشف، 2000، ص–303 304) .

التجربة المصرية في الخصخصة:

أطلقت مصر عام 1991 برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي؛ لمواجهة الظروف الاقتصادية الملحة، وأَجبر الوضعُ المالي الصعب الحكومةَ على إعادة جدولة الدَّين العام مرتين، سنة 1987ثم سنة 1991، وتحرك برنامج الإصلاح الاقتصادي بوتيرة بطيئة حتى عام 2003، حين بدأت الحكومة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وقد قامت بتعويم سعر صرف الجنيه المصري، تبعته سلسلة من السياسات التي تهدف إلى نقل مصر من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق الحر.

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد الذي نتج عن هذه الإصلاحات، فإنها لم تُستكمل بإصلاحات سياسية، وعلاوة على ذلك، لم يقدم النظام حججاً مقنعة لتبني

سياسة الانفتاح الاقتصادي، هذا الأمر أدى إلى توجيه انتقادات حادة لسياسة الانفتاح الاقتصادي، إذ إنها وُصفت بالفاسدة وتعمل لصالح المؤسسات والشركات الكبرى.

وكانت الخصخصة إحدى الركائز الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيّف الهيكلي، ونتيجة لهذا البرنامج تمت خصخصة 382 مؤسسة مملوكة للدولة، بعضها خصخصة كلية وأخرى جزئية، وبلغ إجمالي حصيلة بيع الشركات العامة بموجب برنامج الخصخصة 57.4 مليار جنيه مصري (حوالي 9.4 مليار دولار تقريباً) حتى عام 2009، وتلاقى نمط برنامج الخصخصة مع قوة عملية الإصلاح الاقتصادي بوجه عام، فعلى سبيل المثال، تحرك كل منهما بوتيرة بطيئة بين عامي (1991–2005) وعندما بلغ متوسط عدد الشركات المخصخَصة في السنة حوالي 15 شركة، من ناحية أخرى، تمت خصخصة 77 شركة فيما بين 2004 و 2006 بمتوسط 25 شركة في السنة، وهي فترة شهدت إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق.

وتباين أداء الشركات المخصخَصة بحسب درجة نقل ملكية الأصول، إما خصخصة بالكامل أو خصخصة جزئية، وتحسن أداء الشركات المخصخصة بالكامل، نظراً لزيادة الأرباح، وعلاوة على ذلك، تحسنت أيضاً النفقات الرأسمالية والكفاءة التشغيلية بعد الخصخصة، لكن تراجعت فرص العمل والتوظيف حوالي 75% من الشركات المخصخصة.

وما يثير العجب أن أداء الشركات المخصخصة جزئياً لم يظهر أي تحسن، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى أن الخصخصة الجزئية لا تُجبر على تغيير الإدارة، واعتُبر أداء الشركات المخصخصة بمثابة نجاح مهم لبرنامج الخصخصة بأكمله؛ وذلك لأن الهدف الرئيس لبرنامج الإصلاح كان نقل مصر إلى اقتصاد السوق الحر. وتَطلّب هذا حل الشركات عديمة الكفاءة المملوكة للدولة، وتحسين استدامة المالية العامة، مع تحسين الأداء الاقتصادي بوجه عام في ذات الوقت.

وفي عام 2011 أُعلن عن وقف برنامج الخصخصة، وقد أشعل هذا البرنامج العديد من الإضرابات العمالية، وأثار حنق الجماهير وغضبها من سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتم رفع نحو 40 دعوى قضائية لإلغاء خصخصة بعض الشركات، ولا تزال معظم هذه القضايا أمام المحاكم، لكن تم صدور أحكام قضائية بإعادة بعض هذه الشركات للقطاع العام، ويقوم بعض المستثمرين حالياً برفع قضايا تحكيم دولي للمطالبة بتعويض مقابل استثماراتهم المفقودة. (راشد، 2007، ص 147–148).

ومن الجدير بالذكر أنّه يجب مراعاة متطلبات نجاح الخصخصة، ومنها: تهيئة مناخ تنافسي، إعادة تنظيم وحدات القطاع الخاص، الاستقرار النقدي، تحرير وإصلاح القطاع

المالي، تحرير الأسعار، توفير أسواق مالية تتمتع بالكفاءة العالية، والترويج لبرنامج الخصخصة. (مهنا، 2006، ص 49)

كما تواجه الخصخصة العديد من المعوقات، ومن أبرزها معارضة الرأي العام، حيث تواجه عمليات الخصخصة معارضة كبيرة من قبل مجموعات عدة، تتعارض مصالحها مع السياسات الجديدة المتبعة، ولاسيما فئة العاملين في القطاع العام أو الحكومي، حيث تنظر هذه المجموعات إلى عملية الخصخصة بأنها تستغني عن جزء كبير من الأيدي العاملة، عند تحويل المشاريع للقطاع الخاص، أو عند إجراء التغيرات في قوانين العمل، هذا بالإضافة إلى خوف عامة الناس من سيطرة الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الوطني، وإضعاف دور الدولة الرقابي على العمليات الإنتاجية والأسعار، وعدم تشغيل الأيدي العاملة، وضعف الدعم الحكومي للمؤسسات المالية وغيرها. (عبد الرحيم، 2011، ص 19–20) .

الخصخصة في فلسطين:

يقوم النظام الاقتصادي في فلسطين على أساس مبادئ الاقتصاد الحرّ، ويجوز للسلطة التنفيذية إنشاء شركات عامة تنظم بقانون. (النظام الاقتصادي في فلسطين، 2003، المادة21) .

ويعدُّ إنشاء شركات عامة وقطاع أعمال مملوك للدولة خطوة مكملة للاستقلال السياسي في معظم الدول النامية، ومن ثم تأميم كثير من القطاعات المهمة والتي تتبع الدول المستعمرة، خاصة فيما يتعلق بالبنى التحتية، والصناعات والقطاعات المالية الاستراتيجية في الدولة. (صبري، 2003، ص5) .

ويعرَف القطاع العام الحكومي بأنه ذلك القطاع الذي يعمل على تقديم خدمات أساسية مطلوبة لضمان النظام العام، ويصعب تسويقها للأفراد مقابل ثمن، كالدفاع، والعدالة، والأمن الداخلي، وعادة ما تمولها الموازنة العامة للدولة، والتي تؤمن إيراداتها بالدرجة الأولى من الضرائب المفروضة على الشعب؛ للمساهمة في تحمل نفقات الخدمات العامة. (صبري، 2003، ص135) .

ويشير النظام الاقتصادي في فلسطين إلى أن الملكية الخاصة مصونة، ولا تنزع الملكية، ولا يتم الاستيلاء على العقارات والمنقولات إلا للمنفعة العامة، وفقا للقانون. (المادة21، 2003) .

وقد نشأت العديد من منشآت الأعمال المملوكة للحكومة بصورة مرتجلة، وبدون وضوح للدوافع الاقتصادية أو السياسية التي أنشئت من أجلها، وبدون صدور قرارات

إدارية تتعلق بوضع إطار قانوني ينظم تأسيس قطاع أعمال مملوك للحكومة. (صبري، 2003، ص9) .

الخصخصة والاحتكار:

إن الخصخصة في القطاع العام الفلسطيني، تقود وبطريقة غير مباشرة إلى الاحتكار التام، والدليل على ذلك خصخصة شركة الاتصالات الفلسطينية وشركة الكهرباء، حيث تلجأ كثير من الدول، وخاصة المتقدمة، إلى إسناد الخدمات العامة الضرورية المقدمة للمواطنين إلى شركات القطاع الخاص، في إطار مسمى "الخصخصة"، والسلطة الوطنية من بين الأنظمة التي طبقت هذا الأسلوب على نحو محدود. غير أن هناك انتقاداً من قبل متلقي الخدمات والمختصصين؛ لوجود عنصر الاحتكار وغياب الشفافية الحقيقية. (Robinsons، 2000) .

كما أن من أبرز سلبيات التحول إلى نظام الخصخصة أنه يقود إلى نوع من أنواع الاحتكار، من خلال سعي القائمين عليه إلى تحقيق أرباح "في ظل غياب المنافسة"، وبالرغم من أن الخصخصة هدفت إلى دعم السلطة ماليا، من خلال دعم الموازنة العامة، إلا أنها لم تقدم دعماً فعلياً. وكما أن القطاع الخاص الفلسطيني له تجربة غنية في العمل وتمكنه من تحقيق نمو اقتصادي إلا أن الاحتلال عمد إلى تدميره على مدار السنوات الماضية، إما بالتدمير المباشر، أو بفرض الحصار، فلم يعد يتشجع على تملك شركات القطاع العام. كما ويجب فرض ضرائب على الشركات التي يتم خصخصتها، كي تتمكن السلطة من دعم الفئات الفقيرة، كي لا يكون للقطاع الخاص سيطرة بشكل مطلق، وأن يقوم القطاع العام بالدور الرقابي. (ساق الله، 2011) .

إن الفلسطينيين في مرحلة تحرر وطني، وإن الخصخصة خلال هذه الفترة تضر بها، لذا يجب أن يبقى للقطاع العام دور في إعادة إعمار البنية التحتية، ولا توكل المهمة للقطاع الخاص بشكل منفرد، وأن يخضع عمل القطاع الخاص للرقابة، وأن يُفرضَ عليه في حال تم خصخصة شركات جديدة أن يوظف أعداداً أكبر من الخريجين العاطلين عن العمل. (ساق الله، 2011) .

الخصخصة والتنمية المستدامة في فلسطين:

أولاً- سيناريو الخصخصة في القطاع العام الفلسطيني بسبب ضعف البنية التحتية:

بسبب احتياجات الدول النامية بما في ذلك السلطة الوطنية الفلسطينية للحفاظ على انضباط المالية العامة، واحترام الحدود الموضوعية للضرائب، والمحافظة على الحد

الأدنى من العجز والدين العام، يفترض عليها توزيع مواردها المحدودة بين احتياجاتها المتباينة، على نحو يحقق التوازن بين الاستثمار في رأس المال المادي، والاستثمار في رأس المال البشري، كالتعليم، والرعاية الصحية، والقطاعات الاجتماعية الأخرى، وتنمية المناطق بشكل متوازٍ؛ للحيلولة دون تطور قطاع دون قطاع آخر، أو تفاوت في التطور للمناطق الجغرافية. (الحرباوي، 2013، ص18) .

وقد لوحظ في العديد من دول العالم الثالث، بما فيها مناطق السلطة الفلسطينية، أنها تعاني من ضعف الاستثمار في البنية التحتية، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء طرق جديدة وتحسين صيانة الطرق القائمة، وكذلك اختناقات في قطاعات أخرى مثل الموانئ والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي وكذلك الكهرباء. (أكيتوبي، 2007، ص183) .

وهنالك مخاطر للتفاوت في المؤشرات الاقتصادية بين المحافظات الفلسطينية، تؤثر على بنية المجتمع الفلسطيني بسبب هجرة العمالة الفلسطينية هجرة داخلية من محافظة إلى أخرى، خاصة إلى محافظتي رام الله والبيرة، حيث تشير الدلائل إلى حدوث هذا فعلاً، إذ إن هناك تزايداً في نزعة سكان المحافظات الشمالية والجنوبية في الضفة الغربية وقطاع غزة للانتقال وللعيش في رام الله والبيرة، وهذا ينذر بحدوث خلل ديموغرافي في توزيع السكان، وغالباً أسباب الانتقال للعيش في هذه المحافظات هو العمل، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا بتدخل صانعي القرار بتنفيذ مشاريع تنموية خاصة فيما يتعلق في خدمات البنية التحتية للمحافظات. (صلاح، 2009، ص28) .

يتبين مما سبق أن مناطق السلطة بحاجة ماسة للاستثمار في البنية التحتية، في المواضيع آنفة الذكر، فلا مانع أن تكون هذه الموارد كالطرق القائمة، وكذلك الموانئ والطاقة والاتصالات والمياه والصرف الصحي وكذلك الكهرباء، قائمة على مبدأ المشاركة بين القطاعين وليس استحواذ القطاع الخاص عليها؛ لما في ذلك من أهمية في تعزيز صمود المواطن الفلسطيني، وتخفيف أعباء الحياة وتكاليف المعيشة عليه، وكذلك القيام بالتطوير المناسب لهذه القطاعات.

ثانياً- سيناريو الخصخصة من أجل تحفيز الادخار الطوعي والإجباري:

من الناحية المحلّية يلاحَظ وجود فجوة عميقة بين الادخار في المجتمع الفلسطيني وبين الاستثمار، وذلك من خلال الإيداعات لدى البنوك في المناطق الفلسطينية، وضعف ثقافة الاستثمار لدى المجتمع والحكومات المتعاقبة، وذلك بسبب القيود المفروضة من قبل القطاع العام على تدفقات السلع والعمالة والموارد المالية، واستنزاف المستثمر للموارد الاقتصادية الفلسطينية، . (الاونكتاد، 2001)

ومن الناحية الاحتلالية، لوحظ أيضاً وجود قيود على تدفقات السلع والعمالة والموارد المالية، والاستنزاف المستمر للاقتصاد الفلسطيني. وإن رفع القيود المفروضة على القطاعات الفلسطينية بسبب الاتفاقيات الموقعة من شأنه أن يوفر قوة دفع مهمَّة لتحريك الطلب الكلي. (الاونكتاد، 2001) .

أما فيما يخص السيناريوهات المستقبلية لإيجاد خصخصة ينتج عنها تنمية مستدامة حقيقية، فليست مدرجة في أجندة أصحاب الشأن في الوقت الحاضر؛ وذلك لقصر الأوضاع الاقتصادية وضعفها، وهشاشة الاقتصاد الفلسطيني. ونذكر منها: سيناريو الخصخصة من أجل تنمية الصادرات اعتماداً على الرأسمال البشري والمادي، سيناريو الخصخصة من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية والتملك التكنولوجي، سيناريو الخصخصة من أجل التركيز على الصناعات والقطاعات المميزة، سيناريو الخصخصة من أجل تنمية أسواق العمل وأسواق رأس المال. (عبد الرحيم، 2011، ص74) .

الخاتمة والاستنتاجات:

إنّ معارضي عمليّة الخصخصة، كفكرة؛ لأنها تقوم بتوجيه العملية الإنتاجية والعمل على تطويرها لمواكبة التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في الدول المتقدمة بتحويل المشاريع من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والتحول إلى نظام السوق، هذا بالإضافة إلى تخوف المواطنين– خاصة من يعيش تحت الاحتلال– من سيطرة الاستثمارات الأجنبية على مفاصل الاقتصاد الوطني الفلسطيني وحياة المواطنين.

وإن الأهمية النسبية للمشاريع ذات العلاقة بعملية الخصخصة، وإضعاف دور الرقابة للدولة على العملية الإنتاجية، واضطلاع الدولة على دورها الداعم في المساهمة في تحمل أعباء نفقات الخدمات العامة، كل هذا وضع عملية الخصخصة في فلسطين في مأزق تحولها إلى نوع من أنواع الاحتكار، والسيطرة المطلقة للشركات الخاصة على هذه القطاعات، وارتفاع أسعار الخدمات التي تقدمها، مقارنة مع الدول العربية المجاورة.

وإن الضغط المستمر على القطاع الحكومي لاستيعاب الأعداد الكبيرة من جيش العاطلين عن العمل، وضعف القدرة الاستيعابية في هذا القطاع في الوقت الحالي، كل هذا أظهر عدم جدوى خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية، وأظهر أهمية الأجهزة الرقابية التي تتولى ضبط سلوك الشركات التي تم خصخصتها لعملها في ظروف تأخذ بعين الاعتبار أوضاع المواطنين تحت الاحتلال الاسرائيلي.

كما أن توسيع قاعدة تملك الثروة من خلال الخصخصة، لا بد أن يصاحبها برنامج الحوافز الذي يكفل حق الأفراد على الاحتفاظ بملكيتهم من الأسهم لفترات طويلة، حتى لا تتركز الثروة في يد فئة قليلة من خلال عملية إعادة البيع، والعمل على استقطاب التقنيات والخبرات اللازمة لتطوير أعمال هذه الشركات، وزيادة كفاءة القطاع العام، وتركيز دوره في تخفيف العراقيل أمام عملية التنمية الاقتصادية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، والمحفز للاستثمارات المحلية والأجنبية عن طريق الخصخصة.

إن انتهاج سياسة الخصخصة لا تتلاءم والظروف الاقتصادية للشعب الفلسطيني، كما هو الحال في الدول المجاورة، من حيث أنواع المؤسسات، والأساليب المستخدمة، والتمويل، وعليه يجب إعادة هيكلة تلك المؤسسات، وإعادة النظر في طريقة الخصخصة التي أُنتهجت في الأراضي الفلسطينية؛ وذلك لعدم تشابه ظروف هذه الدول وأوضاعها مع الواقع الفلسطيني.

وعليه يمكن القول بأن انتهاج سياسة الخصخصة هو أمر يعود بالنفع في بعض المشاريع، إلا أنه تظل مشاريع لا يجب خصخصتها أو بيعها مثل التعليم وما يسمي بالمشاريع الإستراتيجية التي لا فائدة وراءها للقطاع الخاص، والتي تستلزم ترشيدها وحسن إدارتها لتحقق هدفها، وليس هناك أسلوب وحيد يصلح للترشيد لكل الوحدات، بل هناك أساليب عدة يختار من بينها الأسلوب أو الأساليب التي تصلح لكل وحدة، وذلك في ضوء تشخيص المشكلات التي تعاني منها.

وبشأن بيع بعض وحدات القطاع العام التي لا يجب أن تكون ملكية عامة وفقاً للقواعد والقوانين والتشريعات المتبعة في الدولة، ولو قمنا بترشيد البعض الآخر الذي يجب أن يكون ملكية عامة من الناحية الإدارية والمالية والتسويقية لتحقق الخير **ونجم عن ذلك منافع شتى منها ما يأتي**:

1. التخفيف من الأعباء المالية الملقاة على ميزانية الدولة.
2. تحفيز العاملين على العمل والإنتاج والتملك لأسهم بعض وحدات القطاع العام (الخصخصة الجزئية) .
3. إصلاح الهيكل الإداري والمالي والتسويقي لوحدات القطاع العام وإيجاد مجال للمنافسة.
4. تحقيق انطلاق في الاستثمار والإنتاج والتسويق وتطهير النشاط الخاص من الفساد.

التوصيات:

1. متابعة تقويم عملية خصخصة شركة الكهرباء وتطبيق ذلك على قطاعات أخرى في حال تبين جدوى هذه التجربة.

2. أن تتنشط السلطة الوطنية الفلسطينية في تشجيع وسن قوانين وتشريعات تساعد في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛ للتخفيف من أعباء الحكومة في عملية تشغيل العاطلين عن العمل، وتطوير القطاعات ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة.

3. ضرورة اضطلاع الدولة في عملية الرقابة؛ لعدم تحويل المشاريع المعدة للخصخصة لاستنزاف القدرة الاقتصادية للمواطنين والدولة على حد سواء.

4. تقديم الدعم الكافي للمشاريع الحيوية للمواطنين الفلسطينيين؛ لدعم صمودهم في بلادهم وعدم تركهم فريسة للشركات الربحية.

5. العمل في المحافل الدولية للتقليل من حدة ممارسات الاحتلال التي أعاقت عمل القطاع الخاص في فلسطين وأدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

6. العمل على استقطاب التقنيات والخبرات اللازمة لتطوير أعمال هذه الشركات التي تمت خصخصتها.

7. العمل على زيادة كفاءة القطاع العام، وتخفيف العراقيل أمام عملية التنمية، وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية مع مراعاة خصوصية الواقع الفلسطيني.

المصادر والمراجع:

أولاً ـ المراجع العربية:

1. أكيتوبي، برناردين، وآخرون، (2007) : الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص، صندوق النقد الدولي، النسخة العربية، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
2. الحرباوي، محمد نافذ، وآخرون، (2013) : الاقتصاد الفلسطيني بعد اتفاقية أوسلو، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين.
3. راشد، عبد المجيد (2007) : النتائج الاقتصادية لسياسة الخصخصة في مصر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الجزائر، الجزائر.
4. صبري، نضال رشيد، (2003) : القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، رام الله، فلسطين.
5. صلاح، عبيدة، (2009) : تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله، فلسطين.
6. عبدالرحيم، زاهر محمد، (2011) : إدارة الخصخصة بين النظرية والتطبيق، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. عبدالرحيم، محمد إبراهيم، (2007) : المتغيرات العالمية للمنظمات، الخصخصة، العولمة، اقتصاد المعرفة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
8. عبد الكريم، فيصل، (2003) : خصخصة القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية ودورها في الاصلاح الاقتصادي: الاساليب المقترحة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.
9. عبوي، زيد منير، (2006) : الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق، المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
10. عجلان، صبري، (1999) : التخصصية، مجلة المصارف العربية، العدد 221، آيار، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
11. العشماوي، شكري رجب، (2006) : الخصخصة، اتحاد العاملين والمساهمين، مفاهيم، تجارب دولية وعربية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

12. العطية، عبدالمحسن (1998) : الخصخصة في البلدان النامية: سلبياتها وإيجابياتها، مجلة دراسات، المجلد 25، العدد 1، كانون ثاني.

13. العموري، محسن حسن (2008) : الخصخصة دراسة تحليلية للمفهوم والآليات، مجلة ديالى، العدد 30، بغداد، العراق.

14. عويضة، هيثم يوسف (2003) : الخصخصة في الاقتصاد الفلسطيني، دراسة تطبيقية في المؤسسات الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

15. الفايز، خالد محمد، (1999) : دور المؤسسات المالية في عملية الخصخصة، مجلة المصارف العربية، العدد 222، حزيران، الكويت.

16. الفياض، عباس، (2010) : الخصخصة وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي، رسالة دكتوراه في علم الاقتصاد السياسي، بغداد، العراق.

17. قنوع، نزار، (2005) : الخصخصة الاقتصادية، ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثاني، دمشق، سوريا.

18. المانع، (2003) : هل تلبي الخصخصة احتياجات التعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم التربوية، المجلد 19، العدد الثاني، 2003، دمشق، سوريا.

19. ماهر، أحمد، (2003) : دليل المدير في الخصخصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

20. مجيد، ضياء، (2005) : الخصخصة والتصحيحات الهيكلية (آراء واتجاهات) ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.

21. مرزوق، فريد، والابراش، محمد رياض، (1999) : الخصخصة آفاقها وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، دار الفكر، دمشق، سوريا.

22. مصطفى، محمد العبد الله، وآخرون، (1999) : الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان.

23. منشورات جامعة القدس المفتوحة (2008) : الاقتصاد الفلسطيني، أم السماك، الأردن.

24. منير، إبراهيم هندي (1995) : أساليب وطرق خصخصة المشروعات العامة– الخبرات العالمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

25. مهنا، محمد نصر، (2006) : الإدارة العامة وإدارة الخصخصة مع نماذج لتجارب بعض دول العالم، الكتاب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر.

26. الناشف، القاضي أنطوان، (2000) : الخصخصة (التخصيص) ، مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.

27. النجار، سعيد، (1998) : التخصصية والتصحيحات الهيكلية في البلاد العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

28. النجار، فريد، (1999) : إدارة الأعمال الاقتصادية العالمية مفاتيح التنمية التنافسية والتنمية المتواصلة، دار النشر لا يوجد، القاهرة، مصر.

29. نصر على، عبد الوهاب، وشحاته، السيد شحاته، (2004) : مراجعة الحسابات في بيئة الخصخصة وأسواق المال والتجارة الالكترونية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

30. هندي، منير إبراهيم، (2004) : الخصخصة: خلاصة التجارب العالمية، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

ثانياً ـ مواقع الانترنت:

1. الاونكتاد (2001) :

http:// www. unctad. org/ eng/ pressref. htm

2. نرمين، ساق الله، (2012) : هل حققت الخصخصة أهدافها في فلسطين، فلسطين أون لاين:

http:// www. felesteen. ps

3. لطيف، فؤاد خليل، (2011) : الخصخصة نشأتها ايجابياتها وسلبياتها، مجلة الأستاذ، العدد 144، جامعة بغداد:

www. ircoedu. uobaghdad. edu. iq/ uploads/ 44pdf

4. وليفين، بيلفيد، (2010) : دور الخصخصه في التعليم:

(http:// www. dr- sand- a. com)

5. السلطة الوطنية الفلسطينية، ديوان الفتوى والتشريع، آخر تحديث السبت 2014/ 6/ 7م الساعة 5: 18 مساء:

http:// www. dft. gov. ps/ index. php?option=com_dataentry & pid = 8 &I temid = 27& des_id=28

ثالثاً - المراجع الأجنبية:

1. *Bhatia, H. L, History Of Economic Thought, 4th ed, Vikas Publishing House Pvt. Ltd, Delhi, 1997.*
2. *Robinsons, Lionel, A History Of Economic Thought; The Lse Lectures; 5th ed, edited by; Medema; Steven G. & Samuels, Warren J. Princeton University Press ; U. K; 2000.*
3. *world Bank , Privatization: the lessons of Experience Country (45) Economics Department, 1995 , p10.*
4. *Mildred E. Warner and Germa Bel (2008) : Privatization and Monopoly in the US and Spain: www. ub. edu/ graap/ BelPA. pdf*